

المؤتمر نبض الشعب وخيار الوطن



سمير النمر

وأمام هذا المشهد الساخن الذي تعيشه العاصمة وعدد من المحافظات اليمنية- وبغض النظر عن المتصدر لحركة الاحتجاجات الشعبية التي تطالب بإلغاء الجرحه واسقاط الحكومة لأن هذه المطالب لا تخص جماعة بعينها أو حزب بعينه وإنما أصبحت محل إجماع شعبي وسياسي كون جميع أبناء الشعب اليمني متضرراً من الجرحه والحكومة- فقد كشفت هذه الأزمة عن حقيقة الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة من خلال تعاملها مع المشهد سواء بطريقة سلبية أو إيجابية حيث كان للمؤتمر الشعبي العام كحزب كبير يمتلك قاعدة شعبية كبيرة موقف إيجابي في التعامل مع المشهد، وهو لا شك ينم عن النضج السياسي والإحساس الوطني الصادق والقراءة الواجبة لمسار الأحداث بعيداً عن التحيزات العصبوية والأيديولوجية..

المنغلقه التي تتعامل بها بعض الأحزاب الأيديولوجية، هذا التعامل الواعي والوطني للمؤتمر الشعبي مع الأحداث الراهنة ليس جديداً على المؤتمر وإنما يأتي كاستراتيجية ونهج يسير عليه منذ تأسيسه إلى اليوم، وهذا النهج العقلاني والوطني الذي يسير عليه المؤتمر أكسبه شعبية والتفاف الناس حوله كخيار وطني قادر على الجمع بين تجسيد أحلام الناس وطموحاتهم وبين مصالح الوطن العليا في مختلف المحطات التي مرت بها البلاد، ولعل مطالبة المؤتمر الشعبي العام بإعادة النظر في الجرحه وتشكيل حكومة كفاءات وطنية وتطبيق مخرجات الحوار بطريقة

ما يعيشه الوطن اليمني في الوقت الراهن من احتفانات واحتجاجات شعبية جراء السياسات التدميرية التي انتهجتها حكومة الوفاق منذ تشكيلها إلى اليوم، والتي كان لقرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية من قبلها الدور الكبير في الدفع بالاحتجاجات الشعبية إلى الواجهة بشكل كبير ومنظم.. ولعل ما تشهده العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات من احتفانات واحتجاجات وتوتر يؤكد على عمق الأزمة واشتدادها ووصولها إلى مرحلة خطيرة قد تقود البلد إلى حالة من الانفجار إذا لم يتم التعاطي معها بطريقة عقلانية وإحساس وطني بما يضمن تحقيق تطلعات الشعب والحفاظ على أمنه واستقراره بعيداً عن الحسابات السياسية الخاطئة وأساليب المكابرة والعناد السياسي التي يتعامل بها البعض مع ما يحدث وفي مقدمتهم الحكومة وحزب الإصلاح الذين أبدوا موقفاً محرضاً تجاه الاحتجاجات المطالبة بإلغاء الجرحه وتشكيل حكومة جديدة وذلك أن هذا الموقف المحرض لا ينم عن إحساس وطني واستشعار للمسؤولية الملقاة على عاتقهم بقدر ما يعبر عن حالة الغياب السياسي المحكوم بنزعات شخصية وأجندة حزبية عقائدية تتعامل مع المشهد وفقاً لمخاوفها وأجندتها الخاصة، الأمر الذي لا يخدم الوطن ولا يبلي تطلعات المزاج الشعبي الذي تجرع المرارات وذاق الويلات بسبب السياسات الحمقاء لحكومة الوفاق على مدى أكثر من ثلاث سنوات عجاف، والتي بلغت ذروتها بعد رفع الدعم عن المشتقات النفطية.

ماذا بعد يا صنعاء؟!

نبيهة محذور

مرة أخرى يتسابقون لميادينك يا صنعاء.. لاقتسام ساحاتك.. مشهد 2011 م يتكرر اليوم مع اختلاف الأدوار.. خصماء اليوم اصدقاء الأمس.. مرة أخرى ينصبون خيامهم على صدرك.. تعود الجمعة جمعتان والخطبة خطبتان.. اصواتهم تصم أذنيك هذا يندد وذاك يصفق.. يرفعون شعاراتهم كل بطريقته وكلا بهدفه.. وضعفاء الوطن يتجرعون البؤس وهناك استشهاده غوغائهم.. لا يملكون سوى التفرج والانتظار لرؤية آخر مشهد يصيغه سياسيو الوطن.

سياسيو الوطن الذين جعلوا الشعب مرمى لهادفهم المقيتة التي لم تكن أبداً تصل إلى تطلعات الشعب واماله وطموحاته لم تكن أبداً لصالح رقيه وتطوره والرفع من مستوى معيشته.. لتستمر الفوضى والعبث بمشاعر الناس والعبث بالوطن الذي لم يعد يقوى على المزيد من الفوضى.. في ظل تردى الأوضاع الخدمية والإنسانية وغياب دور الدولة الفاعل الذي سمح بكل هذه الفوضى.. هذه الفوضى التي لم تكن لتوجد إذا كان هناك استشعار للمسؤولية من قبل الحكومة التي أظهرت ضعفاً غير مسبوق ولم تكن قادرة على قيادة البلد بحكمة وكفاءة وكان الوطن والمواطن خارج دائرة اهتماماتها بل كان الفساد المالي والإداري وضعف القرارات التي لم تكن مبنية على خطط علمية واستراتيجية اقتصادية حقيقية تنتشل المواطن من بؤرة الفقر.. فلماذا جميع معالجات الحكومة يتحملها المواطن وتتعاكس سلباً على حياته؟

هذا ما دفع البعض للخروج بدعوى الدفاع عن حقوق الناس حينما تجاهلت الدولة حقوقهم حتى وان كان خروجهم حق يراى به باطل!!

فلماذا لا يتم الاستعانة بذوي العقول القادرين على وضع الحلول الاقتصادية الحقيقية بعيداً عن الأهداف الشخصية والفئوية خاصة وان الوطن يحوي الكثير من ذوي الخبرات التي يتم إقصاؤها وتجاهلها؟ لماذا لا يتم تفعيل الرقابة من القمة إلى القاعدة لتصحيح الأوضاع؟ لماذا لا يتم محاسبة كل خارج عن القانون.. كل فاسد.. واستبداله بالشفاء والنزاهة من ذوي الكفاءات والقدرات؟

ومتى يستشعر السياسيون مسؤوليتهم ويعون دورهم ويعرفون حق الوطن والمواطن عليهم.. فالوطن لم يعد بحاجة إلى تقاسم سلطة..

الوطن بحاجة إلى حكومة قوية قادرة على ادارة شؤونه بكفاءة واقتدار.. حكومة قادرة على فرض نفوذها.. قادرة على إعادة الأمن والاستقرار.. حكومة يكون فيها المواطن أولى اهتماماتها إذا كنا فعلاً نسعى إلى إيجاد دولة حقيقية يعيش فيها الجميع متساوون في الحقوق والواجبات ويخضع فيها الكل للنظام والقانون.. عندها فقط لن نحتاج إلى هكذا فوضى تسير لنا ولا إلى مسيرتنا انهدكت الكثير من أبناء الوطن الذين يحملون أن يعيشوا حياة هانئة.. آمنة.. مستقرة.. وإلا فليترقبوا ثورة الضعفاء الذين لن يطول بهم الصمت إذا ما تبادوا في اهمالهم وسحقهم..

والمكونات الاجتماعية والسياسية داخل الوطن.. وهذا الوعي الوطني والتعامل العقلاني من قبل المؤتمر الشعبي العام تجاه الأزمة الراهنة يؤكد صوابية نهجه وصدق قياداته الوطنية ودوره في التوازن السياسي داخل البلد وانسجامه مع تطلعات الشعب وخياراته في بناء الدولة المدنية القائمة على تطبيق سيادة القانون والنظام الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة.

ومن هنا فإننا ندعو السلطة والأحزاب السياسية إلى تنفيذ المبادرة التي تقدم بها المؤتمر كحل اللازمة الراهنة باعتبارها المخرج الآمن الذي يكفل تحقيق تطلعات الجماهير والحفاظ على أمن واستقرار الوطن، كما ندعو بعض القوى السياسية التي أمدت إثارة الصراعات والحروب للعودة إلى جادة الصواب والتعامل مع الواقع السياسي والوطني من منطلق الشعور بالمسؤولية، ما لم فإنها ستكون معزولة سياسياً وشعبياً.

yadoo.com@Nabeeha98

شبح الحرب وحكمة الزعيم

وحكومة لا تجد غير الوساطات والتحكيم..

«الأخوان» في اليمن باتوا مرفوضين اجتماعياً بين الناس ودولياً، لم يعد يصدقهم أحد فتحولوا إلى قاعدة تقتل من تشاء ومن يعارضها، وجماعة «أنصار الله» استفادوا من كل ذلك فراحوا يتوسعون في تقبل شعبي عجيب، فمن ينقذ اليمن مما هي فيه؟! شريحة كبيرة من اليمنيين يرون أن الحكمة في رؤية الزعيم.

* ناشط حقوقي

الكبرى «جرحه سريعة» أضعفت أحلام اليمنيين وأعدت اليمن إلى المربع الأول، مظاهرات ومسيرات وخيام وحصار لمناطق صنعاء وتوتر وقلق ولجان تهدئة ولجان وساطة ولجان «مراشاة».

وضع اليمن واليمنيين سين ومزور غابت فيه الحكمة وتاهت فيه الكلمة، لا علماء دين نرجع اليهم ولا مشائخ ثقة تحتمك اليهم ولا قانون رادع ولا جيش يدافع، حكومة تتقاسم المال العام لصالح أحزابها وتتعد صفقات باسم الوطن لصالح شركائها

أول مرة في تاريخ الأمم تنتهي ثورة بظلم، حوار بجوع، ومبادرة بحرب.. هذا فقط في اليمن بلد المفاجآت والألغاز.. خرجنا من أهم أحداث الربيع الدامي، ذلك الربيع الذي رخصت فيه الدماء العربية فمات البطل، وشرذ العريز، وتملك الحقيير في ذلك الربيع، واليوم وبعد أن بدأت الجراح -وعاماً- تندمل ويعد حوار وطني دام حوالى عام، وبدأ الناس يتفاءلون بنجاح أزمة وقود خانقة وفساد مالي كبير وجاءت الطامة



أحمد أبكر الأهدل *

عن الحالة الاقتصادية الوطنية

من الظواهر الغرائبية في هذا الوطن أنه لم يتمكن من تكوين بنية اقتصادية ناهضة وقادرة على تفعيل وتنشيط الواقع الاجتماعي بما يحقق عيشاً كريماً وبما يعزز الفلسفة الإنتاجية وهي أصيلة في التكوين البنائي الثقافي والحضاري اليمني.



عبد الرحمن مراد

وموجهاته لا يعني أكثر من الضياع والتيه، ولذلك فالقول بالنهضة الوطنية يتطلب وعياً بمقومات وخصائص النهضة وقيل هذا وذلك لا بد من إعادة الاعتبار للقيمة المعرفية وإعادة تعريف واقعنا وبحيث نتجاوز التصورات الذهنية التي ترسبت في وعينا بحكم التراكم والصراع السياسي الذي يمتد عميقاً في ذاكرتنا.

علينا الاعتراف بكل شجاعة الإبطل بوجود إشكالية في البنية الاقتصادية الوطنية، والحل لا يكمن في دعم المشتقات النفطية بل في بناءات المنظومة الاقتصادية برمتها، والوصول إلى هذه البناءات وإصلاحها قد يكفل لنا، هذا الوطن عيشاً كريماً، لأن بنية الاقتصاد السياسي قد أحدثت خللاً وساهمت في تعطيل عملية التطور والنمو سعياً حثيثاً في الحفاظ على مصالحها على حساب جموع الجماهير الجائعة.

ولذلك فأننا نرى أن رفع الدعم ليس حلاً للمعضلة الاقتصادية لأنه يستهدف عموم الشعب ولا يقترح بدائل ناهضة كما أنه يمتد عن احتكار اقتصاد الدولة لأفراد وجماعات بعينها، ولذلك ندعو إلى إصلاحات اقتصادية شاملة تحقق العدل والشراكة.

بنية متينة، وعملية تفكيكها تتطلب جهداً مضاعفاً وتوجهاً نقدياً وإرادة سياسية وطاقات قادرة على الابتكار والإبداع لأن العقل المتقدم والسليم يعتد بذاته ويبتكر الحلول الموضوعية لواقعه الموضوعي بما يتناسب مع ذلك الواقع لا بما قد تفرضه النظريات الاقتصادية والفلسفية التي إن كانت تصلح لبلد فهي بالضرورة لا تصلح لآخر لاختلف البناءات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحدد الاتجاهات العامة لعلاقات الإنتاج، لأن مثل تلك العلاقات تختلف في إطار القطر الواحد، فهي مختلفة في حضرموت مثلاً عن صنعاء، وهي مختلفة في تعز عن تهامة، والتباينات قائمة من مكان لآخر في إطار القطر الواحد فما بالناس بين الدول والقارات.

ونحن في اليمن لن نصل إلى رؤية منهجية وواضحة لواقعنا الثقافي والاجتماعي لأن الذي يحكم يرتكز للأيديولوجيا التي انتجته وأوصلته إلى الكرسي وهو ينفصل عن واقعه الاجتماعي والثقافي ويتجاوز واقعه الاقتصادي الموضوعي وفق قيمه ومقوماته وخصائصه التي إن أحسنّا قراءتها وإعادة إنتاجها لأصحبنا في حال هو أحسن مما نحن فيه، فالخروج عن البعد المكاني ومقوماته والبعد الحضاري

كل ما يمكن أن يقال إن ثقافة الغنيمة كانت هي المسيطر على مفاصل الأنظمة والحكومات وعلى سياساتها طوال عقود من الزمن، ولذلك لم تتجاوز المنظومة الاقتصادية الوطنية ظاهرة الاقتصاد السياسي الذي يراعي تناقض الظاهرة الاجتماعية، ومحوره فيها النظرية الكمية والنظرية الموضوعية في القيمة، ولذلك ظل الحال الاقتصادي الوطني يراوح دائرة تجدد إنتاج التخلف، إذ أن الذي يحدث أننا لننتج سلعاً أو خدمات ولكننا قد ننتج قيمة زائدة - وفق منطق آرباب الاقتصاد - وتلك القيمة الزائدة التي ننتجها لا تقتصر على العمال - البطالة - بل قد تشمل المجتمع بأسره لكون موجهاته الثقافية قائمة على مبادئ الفيد والغنيمة ولا قيمة عندها للعملية الإنتاجية، ومن هنا تتجدد ظاهرة إنتاج التخلف، فالكار والخصص في المجالات المختلفة ينتظر الراتب الشهري أو الوظيفة والدولة عاجزة عن تجديد الأهداف الاقتصادية في سياساتها العامة وبحيث تولي العملية الإنتاجية اهتماماً خاصاً في تفاعلاتها الاقتصادية وترصد لذلك مبلغاً محدداً لمرة واحدة للاستثمار في حقل إنتاج السلع المادية وحقل إنتاج الخدمات وتعمل على شريحة تلك الخطوات الرامية إلى تعزيز ثقافة الإنتاج وبما يحدث توازناً اجتماعياً ونمائاً في العملية الإنتاجية في بعدها المادي والخدمي، فالطبيب والمحامي والمهندس وغيرهم طاقات قادرة على الإنتاج في البناءات المؤسسية والتحول من كشف القيمة الزائدة إلى حقل التفاعل الإنتاجي الخدمي الذي قد يستوعب الكثير من الطاقات القادرة على التفاعل والإنتاج، كما أنّ الاشتغال على القطاعات الإنتاجية (الزراعة - والصناعة والخدمات) وفق رؤية تتجاوز قيم التخلف وعلاقات الإنتاج الماضوية وتعمل على تجديد الأهداف والعلاقات والنظم في البناء التشريعي قد يخرجنا من دائرة إعادة إنتاج التخلف ودائرة الاقتصاد السياسي الذي لا يزال يفرض ثنائية التسلط والخضوع وتلك الثنائية ذات

التهمير وغياب الضمير!!



أحمد مهدي سالم

هل جربت التهمير يوماً؟! أظنك لم تجرب به.. لم تفعل، ولم يفرض عليك، أما الهجر.. أكيد تجربته، وذقت بعضاً من مراراته بعد أن أثمكت حلوة الحب.. فترة ما.. حتى أنا مررت بالتجربة ذاتها، وأكتويت بنار الهجران، ورددت مع الراعي عبدالرحمن باجنيد:

«وهذا القلب حيرته

وسهرته، وعذبته، وتشكي العين ما شفته..

وأنت العين ونور العين حبيب القلب.. فينك فين».

لكن التهمير.. شكل آخر، نمط مختلف لا يتألف إلا مع كل ما هو منحرف، ولهاوي الانتقام والحقد، منحرف.. هو تهجير للفرد والإيمان إلى فضاءات السراب، وصحارى الضياع.. رمي الناس في أدغال الشتات، وسط جراحات الحاضر المؤلم، وقائمة المستقبل المجهول، هو ببساطة لعشاق البساطة تهجير المواطنين وكل أسرهم، اقتلاعهم من جذورهم، سحبهم عنوة من بينات التكوين الأولى، ومرايع الصبا والطفولة والشباب، ومرايع الآباء والأجداد إلى مرفأ التيه، ومخيمات الإذلال.. هذا إذا وجدت مخيمات ومنظمات إنسانية في بلادنا أكثر من تهجير في عمران، في صعدة، في إب، في إبين، في شبوة..

وتمشي مع كلمة التهمير في دلالات أخرى، تهجير الثيران التي يراها كثيرون في بلادي عادة غير حميدة فيما ينظر إليها البعض من زاوية إيجابية كونها تحقن دماً، دون نشوب صراعات دموية، فمثلاً الاحكام القبلية المتوارثة في المحافظات الشمالية تكون الثيران ضحيتهما، حيث تهجر «تذبح» إما اعتذاراً عن خطئ أو استرضاءً لوجاهة غمط بعض من حقوقها، أو خوف من ردود أفعالها، أو نزاعاً لفتيل فتنة، أو قيام حرب ضارية بين قبيلتين، عشيرتين أو أسرتين.. فيتصافح الغرما، وتتصافى القلوب، وتعود الحياة إلى مجاريها، ونخرج إلى دلالة أخرى.. هناك الهجرة إلى الخارج طلباً للرزق وأجمل تجسيد أدبي لها قرأته في رواية «يموتون غرباء» للروائي الراحل محمد عبد الولي، وعندما زرت أثيوبيا في 1988 م وتمشيت في شوارع وأزقة أديس أبابا، أكبرت فيه صدقه الفني، وأسلوبه الراقي في الوصف المؤثر، وصحيح أن الغربة كربة، لكنها ليست في الحالات أو في كثير منها يموتون أغنياء، وعندنا يموتون بؤساً.. وفي الداخل تواجهنا هجرة الريف إلى المدينة.. حيث تزداد طواوير البطالة، وتقل قدرات ومهارات الزراعة، ويضعف إنتاج محاصيل الحبوب والخضار والفواكه التي لا غنى عن تواجدها، أو بعض منها، على موائد طعامنا والجرح الأثني..

لقطات

> ظاهرة التهجير.. صارت إحدى السمات البارزة، والملاحظ المميزة للربيع العربي المريع، وهي نتيجة لعبت وعنجهية الجماعات التي تتخذ من الدين ستاراً شعبية كانت أم سنية.

> الفكر الديني المنحرف المعزز بالسلاح.. مواجهته تتطلب اصطفاً قوياً فاعلاً لا شكلياً.

> المهجرون.. إهمالهم وصمة عار في جبين قائد هذه البلاد أو تلك + كانوا السبب في تهجيرهم، ودعك من زيف الشعارات!!

آخر الكلام

إلى الله أشكو أننا بمَنزَل

تَحَكَّم في أسأدهن كَلَاب

أبو فراس الحمداني

